الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

البريد الإلكتروني: pwattimena@escr-net.org

الموضوع: مذكرة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية، تتناول فيها العدالة المناخية مع تركيز خاص على الخسائر والأضرار

جانب السيد سوريا ديفا الموقر،
أعدت هذا التقرير مجموعة من أعضاء الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفريق العامل المعني بمساءلة الشركات في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-Net[1]).

أ. الحق في التنمية وواقع الخسائر والأضرار[2]

يواصل العدوان التنموي المدفوع بأوضاع تاريخية من الاستعمار وسيادة النظام الاقتصادي النيوليبرالي الموجه نحو جني الأرباح على حساب الشعوب، وتدمير البيئة وسلب المجتمعات حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وما انفكت الحكومات والشركات تُهمل الكوارث المتفاقمة الناجمة عن المناخ وتُصر على دعم العدوان التنموي الذي يشمل مشروعات البنى التحتية المدمِرة في المناطق الإيكولوجية الحساسة.

أدى ارتفاع درجات الحرارة في **مجتمع بيساميت الذي ينتمي إلى شعب الإينو الأصلي في مقاطعة كيبيك في كندا**، إلى انخفاض الجليد الساحلي وذوبانه في الشتاء، ومن ثمّ تغيّرات في هطول الأمطار. والجدير ذكره أن انحسار الجليد يترك المنطقة الساحلية عرضة لأمواج العواصف التي تسرّع تآكل السواحل. علاوة على ذلك، يتعرض شعب الإينو للآثار الضارة التي تخلفها 13 محطة للطاقة الكهرومائية و16 سدًا كهرومائيًّا شُيدوا على أراضي أجدادهم منذ عام 1952. أدت هذه المشروعات التي تولى بناءها وإدارتها شركة هيدرو كيبيك المملوكة للدولة، إلى حدوث الفيضانات، وتدمير الأراضي الزراعية والغابات، وتغييرات في أنماط صيد الأسماك، وممارسات الري، والملاحة في الأنهار المتضررة، وتقويض إمكانية الوصول إلى الأراضي؛ ومن ثمّ تغيير نمط حياة السكان المجاورين ومصادر دخلهم.[3]

شهدت **مجتمعات ليبشا الأصلية التي تعيش في ولاية سيكيم شمال شرق الهند** انفجار بحيرة جليدية في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أدى إلى تدمير موقعين للطاقة الكهرومائية[4]، مما تسبب في فيضانات مفاجئة شديدة أدت إلى مقتل 30 شخصًا، وفقدان 105 أشخاص، بالإضافة إلى التسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها أصابت الطرقات والمنازل والمباني العامة. وعلى نحو مماثل، خلف بناء السدود الكهرومائية في أميركا اللاتينية آثارًا كبيرة طالت المجتمعات المحلية والأنظمة البيئية للأنهار. لنأخذ على سبيل المثال **مشروع سد بيلو مونتي في البرازيل**، الذي أدى إلى غمر مناطق الغابات ملحقًا الضرر بمجتمعات الشعوب الأصلية وسكان الأنهار الذين يعتمدون على النهر في كسب عيشهم.

---

[1] تضم الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما يزيد على 300 مجموعة، تشمل الحركات الاجتماعية والنسوية، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والمدافعين عن حقوق الإنسان والحقوق البيئية، وتعمل في 80 دولة حول العالم. لم تتوقف الشبكة لعشرين عامًا ووصل عن السعي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعمال حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية.

[2] **معالجة السؤال (1)- كيف تؤثر الخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية الناجمة عن تغيّر المناخ في إعمال الحق في التنمية؟ كيف يمس هذا الأثر مختلف الأفراد (مثل الأطفال والنساء)، والمجموعات (بما في ذلك الشعوب الأصلية)، والدول (مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية) على نحو مختلف أو غير متناسب أو كليهما؟**

[3] أي موجة مديّة قد تتسبب في غرقنا: قصص من أزمة المناخ. منظمة العفو الدولية. 2022: https://www.amnesty.org/en/documents/ior40/6145/2022/en/

[4] "القنابل الموقوتة": فيضانات سيكيم تذكير بأسباب معارضة السكان المحليين لبناء السدود في جبال الهيمالايا لسنوات. فايشنافي راثور. 2023: https://scroll.in/article/1057269/ticking-time-bombs-sikkim-floods-a-reminder-of-why-locals-opposed-dams-in-the-himalayas-for-years

تبدو الروابط بين تغيّر المناخ والنزوح القسري جليّة على مستوى العالم. إذ يؤدي تغيّر المناخ على نحو مباشر إلى نشوء ظروف قاسية، مثل المجاعة وفقدان سبل العيش، أضرار تصيب البنى التحتية يستحيل إصلاحها، مما يجبر المجتمعات على الهجرة. لذلك، يُرجح أن تكون النساء في **جزر كارتريت في بابوا غينيا الجديدة** من أوائل لاجئي المناخ في العالم بسبب الخسائر والأضرار. فقد أدت الهجرة القسرية إلى تعميق التفاوتات القائمة وزيادة تعرض النساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي. ونتيجة العزلة الجغرافية وتعذّر الحصول على الخدمات الأساسية، فقدت النساء سبل عيشهن، وارتفعت معدلات وفيات الرضع ووفيات النساء في المخيمات المؤقتة أثناء الولادة وبسبب أمراض قابلة للشفاء.[5]

تعتمد المجتمعات في **بلدية ماركوفيا الواقعة في منطقة خليج فونسيكا في جنوب هندوراس**، على الصيد الحرفي في الغالب. أدى تسرب مياه البحر الناجم عن تغيّر المناخ إلى فقدان الأراضي المنتجة والمساكن، وانخفاض دخل الأسر التي تعتاش من الصيد الحرفي، وتغييرات في النظم الإيكولوجية التي تمثل مصدر رزق حيوي للسكان. وقد تسببت هذه العواقب بالنزوح القسري، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة الفقر، ومحدودية الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية، والاستبعاد وعدم المساواة؛ وقد مست هذه الآثار النساء أكثر من سواهن.[6]

في تموز/يوليو 2022، **تعرّض مجتمع هاروكو الأصلي في إندونيسيا** لفيضانات مد وجزر شديدة وتآكل لاحق، أديّا إلى تضرر 200 منزل ونزوح أفراد المجتمع. ردًا على ذلك، يقود مجتمع هاروكو أنشطة الدعوة لاعتماد مقاربة أكثر استدامة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ، تقوم على دمج المعرفة المجتمعية التقليدية والقوانين العرفية لحماية مواردهم الطبيعية.[7]

لم تؤدِ أزمة المناخ في **مجتمع غاريتا بالميرا، الواقع في بلدية سان فرانسيسكو مينيندیز، أهواشابان، السلفادور**، إلى نزوح المجتمعات فحسب، بل حرمتها أيضًا من سبل عيشها، وذلك بسبب التغيّرات البطيئة الحدوث مثل التغيّرات في ملوحة المياه.[8]

طالت آثار انجراف التربة وتلف المحاصيل بسبب الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ مثل الجفاف والأعاصير في **جزيرة هايتي الكاريبية**، المجتمعات التي تعيش في قريتي ماكيابل وفيو ديفيد وتعتاش من الزراعة وتربية الماشية. وقد أدى تزايد الكوارث المناخية والاضطراب السياسي في البلاد إلى ارتفاع معدلات البطالة والإجرام.[9]

ترك استغلال النفط في **الأمازون الإكوادورية**[10] إرثًا من التلوّث البيئي والمخاطر المحدقة بصحة المجتمعات المحلية. فقد واصلت شركات النفط المموّلة من البلدان المتقدمة عملها في المنطقة لعقود من الزمن في غياب الرقابة البيئية الكافية، مما تسبب في تلوّث التربة والمياه وضرر خطير لحق بحياة مجتمعات الشعوب الأصلية والفلاحين.[11]

مما لا ريب فيه أن تحقيق المشاركة الهادفة وإعمال الحق في التنمية غاية في الصعوبة في بيئة تتسم بتصاعد حدة الصراعات الاجتماعية والبيئية، وتفضّل المصالح الاقتصادية للقطاع الاستخراجي، في ظل تفاقم آثار تغيّر المناخ. إنّ رفض بلدان الشمال العالمي على مرّ التاريخ الخضوع للمساءلة ، إلى جانب فشل مفاوضات المناخ العالمية في التوصل إلى قرار إنشاء صندوق يرتكز على تحقيق العدالة الاجتماعية والمناخية للمجتمعات والبلدان الأكثر عرضة لآثار تغيّر المناخ، عوامل تُهدد بوتيرة متزايدة قدرة مختلف الفئات على ممارسة حقوقها الإنسانية، بما فيها الحق في التنمية.[12]

---

[5] آثار المناخ على لاجئي جزر كارتريت في بابوا غينيا الجديدة. منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية. 2015: https://apwld.org/wpcontent/uploads/2014/12/flyer-lnwda.pdf

[6] Estudio “Impacto del cambio climático en los recursos costeros y medios de vida en las comunidades de Guapinol, Cedeño y Punta Ratón, Marcovia, Choluteca.” - شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء في عام 2021 و "أي موجة مديّة قد تتسبب في غرقنا: قصص من أزمة المناخ"، منظمة العفو الدولية. 2022: https://www.amnesty.org/en/documents/ior40/6145/2022/en/

[7] مجتمعات الشعوب الأصلية في إندونيسيا تدمج التنمية المجتمعية مع الممارسات العرفية. مشروع المساءلة الدولية. 2023. https://accountability.medium.com/integrating-customary-practices-in-community-led-development-of-haruku-indigenous-communities-in-1732c8de512e

[8] El futuro consumido: exactivismo y cambio climático en Centroamérica. La Ruta del Clima. Parte 1: Acuicultura y minería. N°21 Serie de Justicia Climática en América Latina. 2023: https://larutadelclima.org/el-futuro-consumido-extractivismos-y-cambio-climatico-en-centroamerica/

[9] معالجة آثار تغيّر المناخ عن طريق البحث المجتمعي في المجتمعات الريفية في هايتي. مشروع المساءلة الدولية. 2023: https://accountability.medium.com/community-led-research-paves-the-way-for-climate-adaptation-in-rural-communities-in-haiti-639a29fc2f22

[10] تغطي منطقة الأمازون ما يقارب 48% من مساحة الأراضي الوطنية في الإكوادور. ويعيش نحو 5 في المئة من سكان الإكوادور في تلك المنطقة. ولا بدّ من الإشارة إلى وجود شعوب تعيش هناك طوعًا من غير أي اتصال مع المجتمع، مثل التاغيري والتارومينياني والأونيامينياني. ويشمل النشاط الاقتصادي الرئيس المفروض على أراضي الأمازون الإكوادورية استخراج النفط والذهب والنحاس، موّلدًا صراعات اجتماعية مستمرة وأضرار بيئية

[11] انظر على سبيل المثال، عمل منظمة العفو الدولية المستمر في التوثيق والحملات في مواجهة التلوث النفطي في دلتا النيجر الذي يمس حقوق شعب الأوغوني الأصلي: https://www.amnesty.org/en/search/oil%20niger/page/20/

[12] Justicia Un Reclamo Radical: Financiación de daños y pérdidas. Adrian Martinez. Editorial La Ruta del Clima. 2023: https://larutadelclima.org/wp-content/uploads/2023/05/Justicia-un-Reclamo-Radical.pdf

ب. التزامات الدول ومساءلة الشركات في معالجة آثار الخسائر والأضرار[13]

يتعين علينا أن نقمع النفوذ غير المنظم للشركات والدول الأسيرة لأجندة شركات النخبة القائمة على تحقيق الأرباح.[14] ولا بد من إجراء الإصلاحات الجذرية الضرورية للحد من تراكم الثروات في أيدي النخب، والمضي بنا نحو إعادة صياغة اتفاقيات التجارية والاستثمار الدولية، فضلاً عن البنيان المالي العالمي. لذلك، من الأهمية بمكان تسليط الضوء على التأثير الكبير للدول والشركات في الحفاظ على الاعتماد على الوقود الأحفوري. وهذا يؤكد حقيقة أن سعيها الدؤوب لتحقيق النمو الاقتصادي، الذي غالباً ما يتنكر في صورة "التنمية"، يعوق إحراز تقدم حقيقي في الحق في التنمية.

التزامات الدول

يقع على عاتق الدول واجب التنظيم الفعّال للأعمال التجارية محليًّا ودوليًّا بما يتماشى والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.[15] ويتعين على بلدان الشمال العالمي عند معالجة الخسائر والأضرار التقيّد بالتزاماتها خارج حدودها الإقليمية، ووضع ضوابط تنظيمية لشركاتها، ومساءلتها عن ممارساتها التجارية الاستخراجية والاستغلالية، التي ينصب جلّ تركيزها على النمو الاقتصادي على حساب الاستدامة البيئية وحقوق الإنسان.

تقع على الدول أيضًا مسؤولية تخصيص الحد الأقصى من الموارد المتاحة لتجنب الخسائر والأضرار وآثارها والتقليل منها ومعالجتها بما يضمن التمتع الكامل بحقوق الإنسان. من هذا المنطلق، إنّ *"الإخفاق في تفادي الضرر المتوقع على حقوق الإنسان بسبب تغيّر المناخ، أو الإخفاق في تعبئة الحد الأقصى من الموارد المتاحة لمعالجة هذا الضرر"* يُعد إخلالًا بالالتزامات المحلية والخارجية بموجب قانون المعاهدات.[16] بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تعتمد الدول وتنفذ خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تعطي الأولوية للمجتمعات وتكون متجذرة في مبادئ حقوق الإنسان.

إن محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان، واتفاق إسكاسو، والتعليق العام رقم 26 بشأن حقوق الطفل والبيئة[17] يؤكدون أن حق الإنسان في الجبر مبدأ من مبادئ القانون الدولي. في هذا الصدد تحديدًا، ذكرت محكمة البلدان الأميركية أن *"أي إخلال بالتزام دولي يؤدي إلى ضرر يستتبع واجبًا بالجبر المناسب"*.[18] لذلك، إن الدول ملزمة عملًا بمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل منها (CBDR-RC) بتصحيح الضرر الحاصل والتعويض عن أي خسائر متكبدة سواء في شكل مالي أو غير مالي.[19] وتقع على عاتق الدول أيضًا مسؤولية وضع تدابير ترمي إلى تيسير التنفيذ الكامل للمادة 8 من اتفاقية باريس.[20] ويعد تحديد المسؤولية وتقديم التعويض المتوجب عن الخسائر والأضرار أمرًا بالغ الأهمية لضمان التنفيذ الكامل للمادة 8 ويجب أن يكون مكملًا لها.

إن الدول ملزمة بضمان الإنصاف والعدالة بين الأجيال[21] عند معالجة آثار الخسائر والأضرار، فما زال تطبيق هذا المبدأ ساريًّا في الفقه القانوني المحلي والدولي.[22] ويتعين على الدول، عملًا بمبادئ ماستريخت بشأن حقوق الإنسان للأجيال المقبلة، الاحجام عن أي سلوك يحرم الأجيال المقبلة من حقوقها.[23] وتنص المبادئ كذلك على الالتزام بضمان عدم نقل أعباء التخفيف من تغيّر المناخ ومعالجته وغير ذلك من أشكال الدمار البيئي إلى الأجيال المقبلة.

---

[13] **معالجة السؤال (2)- ما هي التزامات الدول والجهات الفاعلة الأخرى مثل مؤسسات تمويل التنمية والشركات لتجنب آثار الخسائر والأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ على حقوق الإنسان ومنها الحق في التنمية، والتقليل منها ومعالجتها؟؛ والسؤال (3)- ما هي الأسس القانونية أو الأخلاقية أو كلاهما التي تفرض على الدول والجهات الفاعلة، بما في ذلك الشركات، الإسهام في صندوق الخسائر والأضرار المرتبطة بتغيّر المناخ؟**

[14] لمعلومات إضافية عن هيمنة الشركات على صناعة القرار في الدولة، يرجى زيارة: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/ClimateChange/materials/KMBusiness.pdf

[15] حقوق الإنسان وتغيّر المناخ والأعمال التجارية– رسائل أساسية. المفوضية السامية لحقوق الإنسان: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/ClimateChange/materials/KMBusiness.pdf

[16] تغيّر المناخ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بيان اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمم المتحدة، 8 أكتوبر 2018، الفقرتان 5-6.

[17] التعليق العام رقم 26 (2023) بشأن حقوق الطفل والبيئة، مع تركيز خاص على تغيّر المناخ CRC/C/GC/26. (2023). اتفاقية حقوق الطفل.

[18] محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان، قضية فيلاسكيز رودريغز ضد هندوراس (محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان 1989). https://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_07_esp.pdf

[19] انظر مبادئ الأمم المتحدة الأساسية ومبادئها التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والتعويض: https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-and-guidelines-right-remedy-and-reparation

[20] حقنا في التعويضات المناخية. جمعية طريق المناخ. 2023: https://larutadelclima.org/reparations/

[21] يُحمّل مبدأ الإنصاف والعدالة بين الأجيال جيل الحاضر مسؤولية المحافظة على الكوكب من أجل رفاهية الأجيال المقبلة وضمان تمتعها بجميع حقوق الإنسان، لا سيما الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وحقها في التنمية.

[22] في قضية *"الأجيال المقبلة ضد وزارة البيئة"*، صدرت قرارات المحكمة العليا في كولومبيا لصالح 25 شابًا وطفلًا تُجيز للأجيال المستقبلية إمكانية رفع دعوى قضائية لحماية حقوقها في بيئة صحية، وفي الحياة والغذاء والوصول إلى المياه، والصحة، وأكدت أن منطقة الأمازون الكولومبية كيان مؤهل للتمتع بالحقوق في الحماية القانونية. انظر أيضًا قضية *ليغاري ضد الاتحاد الباكستاني*، المحكمة العليا في لاهور (2015).

[23] انظر مبادئ ماستريخت بشأن حقوق الإنسان للأجيال المقبلة: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/new-york/events/hr75-future-generations/Maastricht-Principles-on-The-Human-Rights-of-Future-Generations.pdf

يتعين على الدول الاعتراف بدور النساء وإسهاماتهن في مكافحة الأزمات المناخية بما فيها معالجة آثار الخسائر والأضرار.[24] وهذه المقاربة ضرورية لمعالجة التفاوتات التاريخية بين الرجال والنساء، ومهمة لضمان وضع تجارب النساء ومعارفهن في صميم عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل المناخي، لا سيما في ما يتعلق بصندوق الخسائر والأضرار.

مساءلة الشركات

لا تزال الشركات عبر الوطنية واحدة من الجهات الرئيسة التي تُسهم في أزمة المناخ وتستفيد منها. هناك 108 شركات، تُسمى شركات الكربون الكبرى، مسؤولة عن 70% على الأقل من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية منذ الثورة الصناعية.[25] فضلًا عن ذلك، تستمر بنوك التنمية متعددة الأطراف في توفير الاستثمارات للشركات والحكومات المشاركة في القطاعات المرتبطة بالوقود الأحفوري.[26] وفي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2022 و2024، خصصت 10 بنوك تنمية متعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي التي من المقرر أن تستضيف صندوق الخسائر والأضرار، مبلغ 14.5 مليار دولار أميركي لصناعة الغاز والنفط.[27] والجدير بالذكر أن 66% من هذه الاستثمارات وجهتها آليات التمويل الخاص لدعم 61 كيانًا خاصًا.

تُبذل جهود حثيثة لمحاسبة المسؤولين عن الانبعاثات العالمية أمام المحكمة، وذلك عن طريق رفع الدعاوى القضائية المناخية في شتى أنحاء العالم باستخدام الأطر القانونية الحالية مثل قانون الضرر والقانون المدني. في قضية *أسمانيا وآخرين ضد هولسيم*، على سبيل المثال، استخدم أربعة أعضاء من **مجتمع جزيرة باري في إندونيسيا** القانون المدني السويسري في مقاضاة شركة هولسيم السويسرية، أكبر منتج للإسمنت وواحدة من كبرى الشركات المصدرة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم.[28] إنها الدعوة القضائية المناخية الثانية العابرة للحدود التي يرفعها أشخاص من الجنوب العالمي لتحميل شركات من الشمال العالمي مسؤولية تغيّر المناخ. والجدير بالذكر أنها الدعوى القضائية الأولى من نوعها التي تطالب بخفض الانبعاثات في المستقبل، والتعويض عن الخسائر والأضرار، إلى جانب الإسهامات في تدابير التكيّف.

يمارس السكان في **الإكوادور** حقهم في التصويت لحماية البيئة والحد من إنتاج الوقود الأحفوري. فقد صوّت الإكوادوريون في استفتاء تاريخي عام 2023، لصالح وقف تطوير آبار نفطية جديدة في متنزّه ياسوني الوطني في الأمازون. ويفرض الاستفتاء الملزم حظرا دائما على التنقيب عن النفط في مشروع إيشبينغو-تامبوكوتشا-تيبوتيني النفطي، الذي يشار إليه عادة باسم الكتلة النفطية 43، مع ذلك، لا يزال القرار يواجه تحديات كبيرة.[29]

عمدت بعض الدول مثل المملكة المتحدة وأستراليا إلى سن قانون العبودية الحديثة، وتتخذ إجراءات أشد صرامة لتنظيم سلاسل التوريد. مع ذلك، لن تخضع الشركات القوية لأي مساءلة عن الآثار المتفاقمة لأزمة المناخ في غياب هيئة رقابية مستقلة وقوية. إن القوانين التي قدمتها فرنسا وألمانيا، والتي تلزم الشركات ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والبيئة في عملياتها وعبر سلاسل التوريد الخاصة بها، لم تثبت فعاليتها بعد. ولا تزال العديد من الإجراءات القانونية بحق الشركات بسبب انتهاكها لهذه الالتزامات معلقة أمام السلطات الوطنية. علاوة على ذلك، يُمثل توجيه العناية الواجبة لاستدامة الشركات الذي قدمه الاتحاد الأوروبي مؤخرًا، خطوة في الاتجاه الصحيح. مع ذلك، إن أوجه القصور في القانون تُثير الشكوك حول قابليته على ضمان مساءلة الشركات ووضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب.[30]

يكتسي اعتماد صك دولي ملزم قانونًا يُنظم قوة الشركات أهمية كبيرة. ومن الضروري أن يوصي المقرر الخاص الدول بالسعي بحسن نية إلى تعجيل عملية الدفع باتجاه التوصل إلى صك ملزم قانونًا قوي وقابل للتنفيذ. وأن يطرح هذا الصك المطالب الجماعية[31] للشعوب

---

[24] لا يقتصر اتفاق باريس على تأكيد ضرورة التزام الدول الأطراف بمبادئ "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمساواة بين الأجيال"، بل يسلّط الضوء أيضًا على أهمية اتخاذ إجراءات التكيف لضمان مقاربة تحويلية جنسانية وتشاركية وشفافة بالكامل.

[25] تحديثات منتجي الكربون الرئيسين 1965-2018. معهد المسائلة الدولية. 2020: https://climateaccountability.org/pdf/CAI%20PressRelease%20Dec20.pdf

[26] تعقب تمويل الطاقة: مراقبة اتجاهات تمويل الطاقة للمطالبة بتحوّل عادل يقوده المجتمع في مجال في الطاقة. مشروع المساءلة الدولية. 2024. https://accountabilityproject.org/wp-content/uploads/2024/02/FINAL-REPORT_Energy-Finance-Tracker.pdf

[27] تعقب تمويل الطاقة. مشروع المساءلة الدولية. 2024. https://public.tableau.com/app/profile/iaptableau/viz/GlobalEnergy_16895902797750/GlobalEnergyProjects

[28] منظمة الدعوة إلى العدالة المناخية. الدعوة إلى العدالة المناخية. https://callforclimatejustice.org/en/webreport/

[29] الرئيس الجديد قد يؤجل التصويت على التنقيب عن النفط في الإكوادور (climatechangenews.com)

[30] توجيه الاتحاد الأوروبي للعناية الواجبة: الدول الأعضاء تتوصل إلى اتفاق سياسي. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. 2024: https://www.fidh.org/en/issues/business-human-rights-environment/business-and-human-rights/eu-due-diligence-directive-member-states-reach-political-agreement

[31] ورقة الدعوة: حقوق الإنسان والأعمال التجارية. الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-Net) 2021: https://www.escr-net.org/sites/default/files/advocacy_paper_igwg_-_english_.pdf

المتضررة من هيمنة الشركات والعدوان التنموي الذي يتفاقم بسبب أزمة المناخ.[32] بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك تحديد دقيق للمساءلة القانونية لكل من الدول والكيانات الاعتبارية مع تقدم المفاوضات.[33]

ج. معالجة الخسائر والأضرار: بعيدًا من التمويل[34]

التخلص التدريجي الفوري من الوقود الأحفوري

تلتزم الدول، فضلًا عن التمويل، باتخاذ خطوات إيجابية تفضي إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإحجام عن التدابير التي قد تؤدي إلى تدهور أو "تراجع" هذه الحقوق. وفي هذا السياق، ينبغي للدول أن تتجنب الحلول الزائفة[35]، وأن تدعو بدلاً من ذلك إلى اتخاذ إجراءات مناخية تتمحور حول حقوق الإنسان لمعالجة الخسائر والأضرار. وهذا يعني أنه كي تتحمل بلدان الشمال العالمي مسؤولياتها التاريخية، يُشترط أولًا أن تُخفض الانبعاثات على نحو جذري وتبدأ في التخلص التدريجي السريع والعادل والمنصف من الوقود الأحفوري.

إنهاء النزعة العسكرية وسحب الاستثمارات من صناعة الأسلحة

سجل الإنفاق العسكري ارتفاعًا كبيرًا في شتى أنحاء العالم في الأعوام المنصرمة،[36] يستحيل معه إنكار الآثار التي تمس المناخ.[37] تؤدي الصراعات والحروب في المناطق التي دمرتها الأوضاع المناخية القاسية إلى تفاقم آثار الخسائر والأضرار على الأفراد والمجتمعات، في ظل توفر سبل قليلة للانتصاف عن طريق الجبر والتعويضات، بما في ذلك استعادة الحقوق والتعويض ورد الاعتبار، وتدابير الترضية وضمانات عدم التكرار، وتوفير مسارات آمنة للهجرة. ولضمان الحق في التنمية، من الضروري تنظيم صناعة الأسلحة وإعادة توجيه الاستثمارات العامة والخاصة بعيدًا من هذا القطاع الضار نحو الصالح العام الجماعي، فضلاً عن توفير التمويل لمعالجة الخسائر والأضرار.

معالجة الآثار غير الاقتصادية للخسائر والأضرار على الإرث الثقافي والهوية

ترتبط الخسائر والأضرار غير الاقتصادية ارتباطًا جوهريًا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها حق المجتمع بالتراث الثقافي والهوية. من هذا المنطلق، يتعين على الدول تقديم اعتراف قانوني وأخلاقي وروحي وعلمي بالحقوق المتأصلة وغير القابلة للتصرف للطبيعة، وحقوق أمنا الأرض، والمكوّنات غير البشرية لنظام كوكب الأرض. وتشمل الأمثلة تبني بوليفيا الإعلان العالمي لحقوق أمنا الأرض، أو تفسير الإكوادور حقوق الطبيعة في دستورها، أو اعتراف نيوزيلندا بنهر وانجانوي، أو اعتراف الهند بنهري الغانج ويامونا، أو اعتراف كولومبيا بنهر أتراتو.[38]

تعزيز البيانات المجتمعية لوضع سياسات مناخية تستند إلى تجارب المجتمعات المتضررة ومعارفها

تستلزم مكافحة أزمة المناخ اللجوء إلى تطوير المبادرات البحثية المرتكزة على الأدلة التي تقودها وتوجهها رؤى مجتمعات الخطوط الأمامية التي تمسها الآثار المباشرة للخسائر والأضرار، وتعزيز هذه المبادرات.[39] يقود العديد من أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[40] هذه المبادرات المهمة لتعزيز مشاركة المجتمعات في القرارات الرئيسة وعمليات وضع السياسات.

---

[32] مداخلة جماعية إلى مقرر الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان وتغيّر المناخ. مساءلة الشركات في سياق حقوق الإنسان وتغيّر المناخ. الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-Net) 2023: https://www.escr-net.org/news/2023/escr-net-corporate-accountability-and-climate-input-56th-session-human-rights-council-2024

[33] التعليق العام رقم 24 (2017) بشأن التزامات الدول في سياق الأنشطة التجارية. انظر: https://www.ohchr.org/en/documents/general-comments-and-recommendations/general-comment-no-24-2017-state-obligations-context

[34] **السؤال (4) – فضلًا عن تقديم إسهام مالي للصندوق، ما المكوّنات غير المالية ذات الصلة من منظور العدالة المناخية (على سبيل المثال، نقل التكنولوجيات الخضراء، وبناء القدرات وإنشاء مسارات لإعادة توطين المهاجرين بسبب المناخ)؟**

[35] الحلول الزائفة هي تلك التي تطرح على أنها "إجراءات مناخية"، لكنها في الواقع لا تعالج الأسباب الكامنة للكارثة المناخية. وتعرف في الغالب من خصائص الهيمنة النيوليبرالية للشركات على العمل المناخي والغسل الأخضر الذي تمارسه الشركات، مما يؤدي في النهاية إلى إدامة الظلم المناخي. لمعلومات إضافية، انظر: الحلول الزائفة: الاستعمار المناخي ومأساة المشاعات. منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية. 2023: https://apwld.org/wp-content/uploads/2023/12/FALSE-SOLUTIONS-BRIEFER-Final.pdf

[36] لمعلومات إضافية، يرجى زيارة: https://worldpopulationreview.com/country-rankings/military-spending-by-country :

[37] لا يجوز بعد اليوم تجاهل أثمان الحرب والأعمال العسكرية التي يتكبدها المناخ. الغارديان. 2024: https://www.theguardian.com/commentisfree/2024/jan/09/emission-from-war-military-gaza-ukraine-climate-change

[38] كولينان، كورماك. (2019). "حقوق الطبيعة". في: كوثاري وآخرون. (محرران). الأكوان المتعددة: قاموس ما بعد التنمية. ص. 243-246.

[39] على سبيل المثال، جدد المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية تأكيده ضرورة *"دمج سياسات تغيّر المناخ التي تقودها الشعوب الأصلية المعارف الحيوية التي تمتلكها هذه الشعوب في مجالات إدارة الأراضي وصون الموارد الطبيعية، مع الحرص في الوقت عينه على حماية الصحة والإنصاف والعدل والاستدامة"* (تقرير عن الدورة الثانية والعشرين للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (مع تعديلات شفهية): E/2023/43-E/C.19/2023/7، الفقرة 44.)

[40] انظر على سبيل المثال: أ)مبادرة البحث المجتمعية في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: https://www.escr-net.org/news/2023/announcement-second-community-led-research-loss-and-damage-resulting-climate-change؛ ب) مبادرة البحث العملي التشاركي النسائي التي أطلقها منتدى آسيا والمحيط الهادي المعني بالمرأة والقانون والتنمية: https://apwld.org/feminist-participatory-action-research-fpar/؛ ج) مشروع المناصرة العالمية في مشروع المساءلة الدولية: https://accountabilityproject.org/work/community-organizing/global-advocacy-team/.

يجب أن يقدّم صندوق الخسائر والأضرار المساعدة المباشرة لضمان تمتع المجتمعات المتضررة بالقدرة على جمع بياناتها الخاصة بعيدًا من تدخل الدولة أو الشركات الفاعلة أو غيرها من الكيانات المؤثرة. كما ينبغي لبنية الصندوق الحرص على ضمان الاسترشاد بالبيانات والأدلة المجتمعية في القرارات الرئيسة المرتبطة بمشروعاته وأنشطته. وهذا الأمر سيمكن الشعوب الأصلية من ممارسة حقها في تقرير المصير الذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر: الحق في الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة، والهوية المتميزة، والتنمية المقررة ذاتيًّا. ينبغي للمجتمعات أيضًا، بموازاة اعتماد مقاربة حقوقية في جمع البيانات،[41] الانخراط الهادف في تحديد جهود جمع البيانات الرسمية التي تقودها الدول، على سبيل المثال عن طريق تحديد نوع الآثار التي يجب تقييمها وطريق القيام بذلك.

الوصول إلى العدالة

لا بدّ من إنشاء آليات فعّالة للتظلم والجبر تضمن الوصول إلى العدالة، لأن الإخفاق في تحقيق هذا الأمر سيؤدي إلى إدامة العمليات التاريخية والمتواصلة من تجريد الشعوب من ملكيتها وعزلها عن الطبيعة وعن أراضي أسلافها وأقاليمها ومواردها. إن تعزيز قدرة المجتمعات مثل النساء والفتيات الريفيات، على الوصول الشامل إلى الأنظمة القانونية وخدمات الرعاية الصحية، لا يؤدي إلى تمكينهن وحسب، بل يعزز حمايتهن في حالات الاعتداء الجنسي والتحرش في مجتمعاتهن. ولا بد أيضًا من وضع آليات ملموسة تضمن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان من العنف والترهيب والتهديد والاعتقال والاحتجاز التعسفي.

د. اتباع مقاربة حقوقية في تشغيل صندوق الخسائر والأضرار[42]

ينبغي تسليم التمويل المخصص للخسائر والأضرار على أساس الإنصاف ومراعاة حقوق الإنسان، وألا يُنظر إليه على أنه مجرد أموال خيرية أو أموال إغاثة. وعليه، لا بدّ عند إدارة صندوق الخسائر والأضرار وتشغيله من مراعاة ما يلي:

العمل بمبدأ تغريم الملوّث ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل بلد من البلدان. ينبغي أن تُسدد الديون المناخية لبلدان الشمال العالمي على أساس مبدأ تغريم الملوّث ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل بلد من البلدان. ويقع على عاتق الدول واجب إيجاد أساليب ومصادر مبتكرة تبدأ من زيادة الضرائب على صناعة الوقود الأحفوري وصولًا إلى شطب الديون وتخفيضها. يجب أن تكون هناك خطوط تمويل منفصلة بين "المساعدات التنموية"، والإغاثة والمساعدات الإنسانية، والخسائر والأضرار. وتتحمل دول الشمال العالمي مسؤولية تمويل كل هذه القطاعات بدلاً من خلط القضايا وسحب التمويل من قطاع ما لسحب الاستثمار في قطاع آخر.

تمويل غير منشئ للديون على شكل منحة عامة. يتعين على الدول الصناعية الغنية، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تمويل الخسائر والأضرار تمويلًا جديدًا وإضافيًا ومستدامًا، يُمكن توّقعه ويراعي الحقوق والاحتياجات ويقوم على المنحة، وأن يرقى إلى الحجم المطلوب في ضوء الواجبات القانونية للتعاون الدولي. ويجب أن يوفر الصندوق أثناء تشغيله التمويل القائم على المنحة لتلافي إنشاء ديون جديدة[43] تزيد العبء على بلدان الجنوب العالمي المعرضة لآثار الخسائر والأضرار.

ضمان المشاركة الهادفة والفعالة لمجتمعات الخطوط الأمامية المتضررة بدرجات غير متناسبة من آثار الخسائر والأضرار. تتطلب معالجة الخسائر والأضرار الوصول الكافي إلى المعلومات والمشاركة الهادفة والفعالة لمجتمعات الخطوط الأمامية التي تعاني من آثارها[44]، بما في ذلك الشعوب الأصلية والنساء الريفيات والفلاحين ومجتمعات صيد الأسماك والأطفال. وينبغي لصندوق الخسائر والأضرار أن ينشئ آلية تُسهل المشاركة الهادفة لمجتمعات الخطوط الأمامية، وخصوصًا في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بطرائق الصندوق وعمليات الصرف وتنفيذه ومراقبته. ومن بين المطالب التي لقيت صدى عالميًّا ضمان تمتع المجتمعات المحلية بالقدرة على الوصول المباشر من خلال نافذة مجتمعية للمنح الصغيرة.

الاعتراف بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية واحترامها. إن تقليل فرص التعرض للخسائر والأضرار يستتبع تعزيزًا للحقوق الجماعية للشعوب الأصلية التي تشمل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، والحق في تقرير المصير، فضلًا عن حقوق ملكية الأراضي والساحلية

---

41 موقف جماعي: بيانات خاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . 2022: https://www.escr-net.org/sites/default/files/attachments/collective_position_data_2022_complete_en.pdf

42 **معالجة السؤال (5) – ما شكل المقاربة القائمة على حقوق الإنسان لتشغيل الصندوق وإدارته (على سبيل المثال، تكامل اعتبارات مثل إمكانية الوصول، وعدم التمييز، والتمثيل العادل في صناعة القرار، والاستجابة للنوع الاجتماعي، وإيواء المجتمعات المهمشة والبلدان المعرضة على نحو خاص للآثار الضارة الناجمة عن تغيّر المناخ)؟ والسؤال (6) - كيف يمكن التأكد أن الصندوق أو تمويل المناخ أو كليهما (بما في ذلك تمويل التخفيف والتكيف) لا يؤديان إلى وقوع البلدان النامية في فخ الديون؟**

43 تقرير إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ بمناسبة حوار غلاسكو الثاني. حقوق الإنسان بوصلة تشغيل صندوق الخسائر والأضرار. منظمة العفو الدولية ومركز القانون البيئي الدولي . 2023: https://www.ciel.org/wp-content/uploads/2023/02/Human-Rights-as-a-Compass-for-Operazionalizing-the-Loss-Damage-Fund_submission-Amnesty-and-CIEL_Feb-2023.pdf

44 معالجة الخسائر والأضرار: دعوتنا إلى المساءلة والعدالة. الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-Net). 2023: https://www.escr-net.org/news/2023/addressing-loss-and-damage-our-call-accountability-and-justice

منها والأقاليم والموارد الطبيعية وحقوق الحيازة.[45] وهذا يعني أنه ينبغي توفير المعلومات الكافية وحسنة التوقيت عن أنشطة الصندوق التي يمكن أن تمس حقوق الشعوب الأصلية ، ويجب أن تكون هذه المعلومات متاحة ومناسبة ثقافيًّا للمجموعات المعنية.

ضمان الشفافية والمساءلة. يجب أن يراعي صندوق الخسائر والأضرار العمل بمبدأي الشفافية والمساءلة على المستويات كافة، لا سيما في ما يقوم به من عمليات إبلاغ. إن توخي الشفافية في الإبلاغ عنصر حيوي يُسهم في ضمان مساءلة الصندوق. ولتعزيز هذا الأمر، لا بد من وضع ضمانات فعالة وآليات تصحيحية تتوافق مع المعايير والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فضلا عن اتفاق باريس، بهدف منع انتهاكات حقوق الإنسان وإتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة في تشغيل صندوق الخسائر والأضرار.

[45] تقرير استجابةً لدعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان وتغيّر المناخ لتقديم مدخلات بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق التخفيف والتكيّف والإجراءات المالية لمعالجة تغيّر المناخ، مع تركيز خاص على الخسائر والأضرار. 2022: https://www.escr-net.org/sites/default/files/eng_unsr_final_submission_escr-net.pdf